



Juzoor for Health and Social Development

العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد-19 فلسطين – أيار 2020

هذه الورقة السياسية الأولى التي تنشرها مؤسسة جذور، علما بأنه سيكون هناك المزيد من الاوراق السياسية لمتابعة الآثار والمخاطر التي سوف يخلفها فيروس الكورونا على المجتمعات الفلسطينية والتوصيات المقترحة لمواجهة هذه التحديات تعتبر هذه الورقة جزء من مساهمة مؤسسة جذور في وضع السياسات المقترحة خلال جائحة الكورونا.



+972 241 4488

<http://www.juzoor.org>

+972 241 4484

JUZOOR for Health & Social Development

info@juzoor.org

المقدمة

يتزايد حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الأزمات واشتداد التوتر. وقد ساهم انتشار فيروس كوفيد-19 في مفاقمة الوضع في دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال، حيث يتواصل العنف نتيجة للسياسات والإجراءات الاحتلالية التي تمارس في حق الشعب الفلسطيني، بما فيها الحصار المفروض على قطاع غزة، وفي الوقت ذاته، يواجه الفلسطينيون فيروساً عدوانياً يستدعي القيام بتدخلات فورية والحد من خطره بالقدر الممكن .

يتعرض جميع سكان المعمورة لأخطار فيروس كوفيد-19، ولكن هناك فئات أشد عرضة للخطر، منها كبار السن والنساء والأطفال. هذه الفئات عموماً أقل حظاً من غيرها في المجتمع، وهي أكثر الفئات معاناة من ارتفاع وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل الأزمات، عندما ترتفع مستويات البطالة وتتشدّد القيود على الحركة وتتصاعد حدة التوترات والمخاوف والقلق، في حين يتزايد الطلب على الخدمات التي هي محدودة في الأصل .

يعد قطاع غزة من بين المناطق الأكثر عرضة للخطر في دولة فلسطين المحتلة. فالجهاز الصحي هناك معرض للخطر ومثقل بالأعباء في ظل الحصار الممتد. ويتصف قطاع غزة بأعلى كثافة سكانية في العالم ويعاني من الارتفاع الشديد في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في ظل أزمة اقتصادية خانقة. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المنطقة (ج) وأحياء القدس الشرقية الواقعة خارج الجدار (قلنديا وكفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين) إلى البنية التحتية والخدمات المجتمعية الملائمة، فيما أن أحياء القدس الشرقية داخل الجدار تفتقر إلى مرافق الفحص الكافية وتعاني مستشفياتها من عجز مالي شديد ونقص في المعدات والأدوية

تواجه دولة فلسطين صعوبات أخرى نتيجة النقص في تجهيزات قطاع الصحة والأزمة المالية الناشئة عن احتجاز الحكومة الإسرائيلية للعوائد الضريبية الفلسطينية، إلى جانب استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من التحكم بمواردهم اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد. إن أزمة كوفيد-19 وما استتبعها من تدابير طارئة ضرورية ستترك أثراً ملموساً على الاقتصاد الفلسطيني الآن، وسيمتد هذا الأثر إلى ما بعد الأزمة.

تأتي ورقة السياسات هذه استجابة إلى الحاجة إلى سياسات فعالة وحساسة ومنصفة، في إطار جهود دولة فلسطين للتأهب والاستجابة من أجل حماية مواطنيها، مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يتوقع أن ترتفع وتيرته أثناء الأزمة.

منهجية الحكومة ال فلسطينية

في 5 آذار/مارس 2020، وبعد اكتشاف الحالات الأولى لعدوى كوفيد-19 في بيت جالا، أعلنت الحكومة الفلسطينية حالة طوارئ عبر البلاد. واعتمدت الحكومة الفلسطينية نهجاً مصمماً لحماية المواطنين (ولا سيما الفئات الأشد ضعفاً) من العدوى مع السعي أيضاً إلى الحد من الضغط الواقع على نظام الرعاية الصحية المجهد في الأصل. يتضمن هذا النهج ما يلي:

- (1) تحضير خطة للاستجابة الطارئة، فيما يجري التواصل مع الشركاء المحليين والدوليين لتعبئة المهنيين الصحيين والمرافق الصحية عبر الضفة الغربية.
- (2) احتواء العدوى وكبح انتشارها من خلال إجراء الفحوص وفرض الحجر الصحي والحد من حركة المواطنين.
- (3) التوعية الصحية العامة من خلال حملة اتصالات وطنية منسقة، تتضمن تزويد المواطنين بمعلومات يومية عن مستجدات الوضع وحالة الصحة العامة عبر شتى المصادر.
- (4) تدابير الشفافية من خلال تقديم إيجاز رسمي مرتين في اليوم واستعراض أحدث المستجدات عن حالات كوفيد-19 وتقديم الإرشادات للمواطني.
- (5) التنسيق الإقليمي مع الأردن وإسرائيل¹.

تضمنت حالة الطوارئ إصدار عدة توجيهات مختلفة تتعلق بحركة الناس والوصول إلى الخدمات، بما يشمل التباعد الاجتماعي وحظر التجمعات العامة، وإغلاق الأنشطة التجارية، وإغلاق جميع المدارس والجامعات والحدائق العامة، وإغلاق جميع الحدود وإخضاع المسافرين للفحص، ومنع التنقل بين المحافظات، وإغلاق جميع المتاجر والمؤسسات العامة والمكاتب الحكومية، باستثناء الخدمات الأساسية (الصيدليات ومتاجر الغذاء) ووزارة الصحة ووزارة المالية وغيرها، مع التشديد على أهمية التزام الناس ببيوتهم بدعم من حملة اتصالات تشجع المواطنين على حماية أنفسهم واتباع توجيهات الحكومة. وتم تشكيل لجنة وطنية للطوارئ مهمتها الإشراف على إدارة الأزمة الناتجة عن كوفيد-19. وتقرر تمديد حالة الطوارئ لمدة شهر آخر حتى 5 أيار/مايو.

حتى 29 نيسان/إبريل، بلغ عدد حالات كوفيد-19 المبلغ عنها في فلسطين 501 حالة، بواقع 326 حالة في الضفة الغربية و17 في قطاع غزة و158 حالة في القدس الشرقية. وقد تعافت 95 حالة، فيما أعلن عن أربع حالات وفاة ناتجة عن العدوى، بما يشمل القدس الشرقية².

ساد تصور إيجابي عن أداء الحكومة الفلسطينية في إدارة الأزمة وإبقاء الفلسطينيين على اطلاع على التطورات من خلال تقديم إيجاز يومي³. كما كان تقييم منظمة الصحة العالمية لهذا الأداء إيجابياً. وقد أدى هذا الأداء إلى تضيق الفجوة إلى حد ما بين الحكومة والجمهور العام - وإن كان بمقدار صغير - حيث أعرب 96% من الجمهور العام عن الثقة في الحكومة وفي تدايرها⁴.

1 حالة الطوارئ في دولة فلسطين: خطة الاستجابة إلى كوفيد-19

2 نيسان/إبريل 2020 - 29، www.corona.ps/details

3 <http://www.alquds.com/pdf/1585692358662077700/1585728708000/>

4 استطلاع رأي مشترك أجراه مركز القدس للإعلام والاتصالات وجذور للإنماء الصحي والاجتماعي بشأن كوفيد-19، صدر في 5/4/2020

<http://www.jmcc.org/news.aspx?id=3819>

جاء انتشار فيروس كوفيد-19 بمثابة مفاجأة للجميع. وتسببت التدابير اللازمة للوقاية من المرض واحتوائه بتعطيل الحياة اليومية للناس على نطاق واسع. ووجدت الحكومة الفلسطينية نفسها مضطرة للعمل على إعادة ترتيب أولوياتها في توجيه الموارد المالية المحدودة والخدمات الصحية نحو الاستجابة إلى كوفيد-19. وفي الوقت ذاته، كان للأزمة وحالة الطوارئ المعلنة تأثير شديد الوطأة على الاقتصاد الفلسطيني الضعيف، وامتد هذا التأثير ليشمل جميع قطاعات السكان وإن كان بدرجات متفاوتة. وتتضمن الفئات الأشد تضرراً من الإغلاق التام والقيود على الحركة الأفراد العاملين لحسابهم الخاص والعمال في إسرائيل والرجال والنساء في سوق العمل غير النظامي، وكذلك النساء والأطفال والفئات المهمشة الأخرى بشكل عام.

فقد وجد الأطفال أنفسهم محصورين في مساحات محدودة ومحرومين من الوصول إلى مرافق التعليم والأماكن التي يمكنهم تفرغ طاقتهم فيها. ووجد الرجال - وخاصة العمال في إسرائيل وغيرهم من عمال المياومة - أنفسهم عاطلين عن العمل ولا يعرفون متى وكيف سيتمكنون من إعالة أسرهم فيما هم مضطرون للبقاء في مساكنهم التي يغلب أن تكون مكتظة على العموم. وفي ظل تزايد الإغلاء الناتج عن الإغلاق وفقدان مصادر الدخل واستمرار حالة عدم اليقين، تشدد التوترات ويزداد احتمال تعرض أفراد الأسرة للإساءة أو ارتكابهم لها. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من **120,000 أسرة** بحاجة حالياً إلى المساعدة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد عندما تضاف إليه فئة الفقراء الجدد نتيجة للأزمة الاقتصادية المتدهورة التي تعزى جزئياً إلى كوفيد-19.

بحاجة إلى المساعدة



كما تصاعدت مسؤوليات الرعاية والمسؤوليات التقليدية الملقاة على كاهل النساء في ظل انحباس جميع أفراد الأسرة في المنزل وتزايد الطلبات. ومع إغلاق المدارس والتزام الفتيات والشابات بالمنزل، يزداد خطر تعرضهن للاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ لا تتوفر لهن الخصوصية وتقف العقبات حائلاً أمام التماسهن للمساعدة حتى إذا أردن ذلك⁵. وأفاد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بأن غالبية الاستشارات التي استقبلها في الشهر الأول للأزمة كانت تتعلق بالحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، يلي ذلك العنف النفسي والجسدي والعاطفي والجنسي. وجاء حوالي **50%** من الاستشارات من سكان المدن، مع حدوث زيادة حادة في عدد الاتصالات بالمقارنة مع الأشهر السابقة⁶.

5 زاد مركز سوا ساعات تقديم خدمة خط المساعدة إلى 24 ساعة في اليوم، وقام بتفعيل حسابه على واتس-أب وفيسبوك، وسجل تزايداً في عدد الاتصالات من نساء يلتمسن المساعدة عبر الإنترنت وتزايداً في حالات الإساءة من جانب الأزواج

6 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي - فلسطين، من خلال خدمة الخط الساخن على مدار الساعة

قد تؤدي أزمات الصحة العامة إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين وقد تتسبب بآثار شديدة الوطأة على الفتيات والنساء، بما يشمل الاستغلال الجنسي والزواج المبكر⁷. ولا يقتصر تأثير الأزمات والإغلاقات على زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات فحسب، بل قد يحد أيضاً من قدرة الناجيات على النأي بأنفسهن عن الأشخاص المسيئين لهن. مع ذلك، من الصعب تقييم مدى انتشار الإساءة في ظل الأزمة الحالية بالاعتماد فقط على الحالات المبلغ عنها والبيانات المستمدة من خدمات التماس المشورة. إذ أن هناك عوائق شتى تعترض التماس المشورة والمساعدة، بما فيها صعوبة الوصول في ظروف الأزمات، وعدم القدرة على الوصول إلى الهواتف، وغياب الخصوصية اللازمة للاتصال بنظم الدعم وغيرها. وسيتجلى أثر الأزمات الحالية من حيث العنف القائم على النوع الاجتماعي بوضوح في المستقبل، وسيستدعي بالتأكيد توفير خدمات إضافية للاستجابة إلى الاحتياجات الناشئة. مع ذلك، وفيما يتم حالياً توجيه جميع الموارد والجهود نحو احتواء الفيروس، فإن خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي هي متاحة للنساء بشكل محدود في الأصل، تصبح أقل تيسراً وينخفض مستوى إتاحتها ويتراجع الاهتمام بها على الرغم من تصاعد الاحتياج لها. يضاف إلى ذلك غياب التنسيق على المستوى الوطني بين الخدمات المتاحة، وعدم توفر الأموال والموارد الكافية للمنظمات التي تركز على الحماية وتقديم المساعدة المنقذة للأرواح⁸.



التقييمات العاجلة ذات الصلة

فحصت مؤسسة جذور أثر انتشار وباء كوفيد-19 والإغلاق على العلاقات الأسرية، وما إذا كان الإغلاق يسبب تصاعداً في العنف ضد الأطفال والزوجات والأزواج وأفراد الأسرة الآخرين⁹. **وأشارت النتائج إلى ما يلي:**

- ▶ اتفقت إفادات الرجال والنساء عن أكثر العوامل الضاغطة تأثيراً أثناء الإغلاق، ومنها: بقاء أفراد الأسرة في البيت طوال اليوم، والابتعاد عن الأصدقاء والأقارب، والوضع المالي الصعب، وعدم الخروج إلى العمل، والأعمال المنزلية، وبقاء الأطفال في المنزل، ومساعدة الأطفال في الدراسة. وكان الوضع المالي الصعب أكثر العوامل الضاغطة ذكراً من جانب المشاركين.
- ▶ أظهر اتفاق عام في الإفادة عن المخاوف الأكثر انتشاراً أثناء الإغلاق، بما فيها: الإصابة بفيروس كوفيد 19، وتعطل تعليم الأطفال، وفقدان مصدر الدخل. وقد عبرت نسبة متماثلة تقريباً من الرجال والنساء عن الخوف من فقدان القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والأدوية.
- ▶ أشارت نسبة **19.5%** إلى زيادة العنف الأسري أثناء الإغلاق، واعتقد **70.8%** أنه سيزداد أكثر فأكثر مع تمديد فترة الإغلاق.
- ▶ تعتقد الغالبية أن الوالدين هما المصدر الرئيسي لمساعدة ضحايا العنف. وكانت مصادر المساعدة الأقل ذكراً من جانب جميع المشاركين هي خدمات حماية الأسرة وخط المساعدة. ولم يتمكن أي من المشاركين الذين ذكروا خط المساعدة الهاتفي على أنه مصدر للمساعدة من ذكر رقم خط المساعدة.
- ▶ ظهر اتفاق عام بين المشاركين الذكور والإناث بشأن التبليغ عن العنف الأسري. وكان التبليغ عن التعرض للعنف عموماً أكثر ذكراً في أوساط الأفراد الذين أكملوا تعليمهم الثانوي أو تعلموا في كلية، بالمقارنة مع الأفراد الذين يحملون درجة البكالوريوس أو أعلى.

7 ملخص سياسات، مؤسسة كير - فلسطين، نيسان/إبريل 2020

8 المرجع السابق

9 أجري استطلاع منزلي عبر الهاتف على عينة عشوائية من البالغين المقيمين في الضفة الغربية، بما فيها القدس. واستخدمت معاينة عشوائية متعددة المراحل لاختيار 800 فلسطيني في عمر 18 سنة فأكثر للمشاركة في الاستطلاع. جمعت البيانات في شهر نيسان/إبريل 2020، وبلغ معدل الاستجابة %79. تكون نصف العينة من أفراد في عمر يقل عن 40 سنة، وكانت لدى 19% أمراض غير سارية، وأفاد 18% من العينة بوجود شخص مسن (في عمر 65 سنة أو أكثر) واحد على الأقل في البيت، وكان 94% من المشاركين في الاستطلاع يقيمون مع أفراد من أسرهم النووية، وكان لدى نصف المشاركين في الدراسة أكثر من طفلين

- كانت نسبة عدم التعرض مطلقاً للعنف اللفظي (الشتيم، والصراخ، والسباب) أو الجسدي (الضرب، والصفع، والدفع، وقذف الأشياء عليهم، وشد الشعر، والخنق، والجرح بأداة حادة) على يد الزوج أو الزوجة أعلى بين الأزواج بالمقارنة مع الزوجات. وفيما يتعلق بالتغير في مدى التعرض للعنف في ظل الإغلاق، أفادت غالبية الرجال المتزوجين والنساء المتزوجات بأنهم كانوا أقل تعرضاً للعنف أو بأنه لم يحدث تغيير في مدى العنف أثناء الإغلاق. وكانت الإفادة بزيادة العنف الجسدي أكثر بين الأزواج مما هي بين الزوجات، على عكس الإفادة بالعنف اللفظي. وكانت الإفادة بالتعرض للعنف اللفظي من الزوج أكثر انتشاراً بين الزوجات الأصغر سناً.
- اتفق الآباء والأمهات بشأن التغيرات في وتيرة العنف الجسدي ضد أطفالهم. ومع ذلك، كانت الإفادة بزيادة العنف اللفظي ضد الأطفال أكثر انتشاراً بين الأمهات، ولا سيما الأصغر سناً، مما هي بين الآباء.
- أشار المشاركون الذكور والإناث إلى أن أفراد الأسرة أظهروا الدعم بقدر أكبر أثناء الإغلاق، وأصبح الذكور أكثر ميلاً لتقديم يد العون في الأعمال المنزلية. وأشارت نسبة أصغر من الذكور والإناث إلى حدوث زيادة في المشاكل الأسرية أثناء الإغلاق.
- أفادت الزوجات والأزواج المشاركون في المقابلات بزيادة في مستوى الدعم بين الزوجين أثناء الإغلاق. وأفاد ما يقارب نصف الرجال المتزوجين المشاركين في الدراسة بأنهم أصبحوا يساعدون بقدر أكبر في العناية بالأطفال بالمقارنة مع فترة ما قبل الإغلاق بسبب كوفيد-19.
- المشاركون الذين أفادوا بالخوف من عدم قدرتهم على تأمين الغذاء لأسرتهم كانوا أكثر ذكراً للمخاوف المتعلقة بالرعاية الصحية والعوامل الضاغطة المتعلقة بالظروف الاجتماعية والعائلية.
- ظهر ترابط في مظاهر العنف داخل الأسر، حيث كانت هناك علاقة قوية بين وجود العنف في الأسرة، وارتكاب العنف ضد الزوج أو الزوجة، وارتكاب العنف ضد الأطفال.
- بالاستناد إلى ما أفاد به المشاركون بشأن شعورهم في الأسبوعين الماضيين¹⁰، كان مستوى الرفاه ضعيفاً لدى غالبية المشاركين في الدراسة: مزاج سلبي (لم أشعر مطلقاً بالابتهاج وبأني في نفسية طيبة أو لم أشعر مطلقاً بالهدوء والاسترخاء)، وانخفاض في الحيوية (لم أشعر مطلقاً بالنشاط أو الحيوية أو لم أشعر مطلقاً بالانتعاش أو الراحة عند الاستيقاظ من النوم)، وشعور بأن الحياة اليومية لم تكن مطلقاً زاخرة بأشياء ممتعة. وكانت العوامل المرتبطة بانخفاض مستوى الرفاه هي: الخوف من عدم القدرة على تأمين الغذاء للأسرة، والضغط المالي، والبعد عن الأصدقاء، وبقاء أفراد الأسرة في البيت طوال اليوم، والأعمال المنزلية.

وكشف تلخيص صدر عن مؤسسة كير - فلسطين للتأثيرات المبكرة لجائحة كوفيد- 19

من حيث النوع الاجتماعي عما يلي:¹¹

- ▶ كان لانتشار وباء كوفيد-19 أثر قليل على أنماط اتخاذ القرار في الأسرة بين المبحوثين
- ▶ لا يزال الأزواج يملكون قدرة أكبر على التحكم بموارد الأسرة مما تملك الزوجات .
- ▶ أفاد أكثر من نصف المبحوثين بانعدام الأمن الغذائي منذ انتشار وباء كوفيد-19 .
- ▶ يبدو أن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد ارتفع في أوساط الفلسطينيين منذ بداية الأزمة والقيود على الحركة .
- ▶ احظ %24 من المبحوثين في دراسة مؤسسة كير زيادة في بواعث القلق التي تواجه النساء والفتيات بشأن الأمن الشخصي بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعنف العشير، والعنف الأسري .
- ▶ مشاركة الإناث في المنظمات المجتمعية والسياسية الداعمة للاستجابة إلى كوفيد-19 هامشية، بما يترتب على ذلك من تبعات على نطاق التغطية والتأثير.
- ▶ حدث انخفاض ملموس في سبل كسب العيش والدخل نتيجة للأزمة .
- ▶ تجد الإناث صعوبة أكبر في كسب العيش في ظل تفشي الوباء، بالمقارنة مع الذكور
- ▶ غالبية الإناث اللواتي يملكن أنشطة أعمال صغيرة اضطرن لإعادة تخصيص المال الذي كن يكرسنه لعملهن أو لنشاطهن التجاري فأصبحن ينفقنه على احتياجات الأسرة .
- ▶ أفادت المبحوثات الإناث، بنسبة أقل بكثير من الذكور، بأنهن يملكن القدرة على الوصول الآمن إلى المرافق الصحية داخل مجتمعهن المحلي وخارجه .
- ▶ غالبية أسر المبحوثين الذكور والإناث على السواء لم تتلق أي نوع من المساعدات الإنسانية أثناء أزمة كوفيد-19. مع ذلك، يفيد المبحوثون بأنهم يعيشون في مساكن آمنة وأن هذه المساكن مناسبة للنساء والفتيات .
- ▶ تعد النظافة الصحية الملائمة حاجة واضحة غير ملبأة بالنسبة للمبحوثين الذكور والإناث، إذ تفيد الغالبية العظمى بعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم للنظافة الصحية أثناء تفشي الجائحة .
- ▶ استخدمت غالبية المبحوثين الإنترنت لكي يظلوا على اطلاع على مستجدات كوفيد-19 والرسائل المتعلقة به.
- ▶ الاحتياجات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للمبحوثين الذكور والإناث هي سبل كسب العيش والمأوى والمياه والرعاية الصحية .

11 ملخص للتأثيرات المبكرة لجائحة كوفيد-19- من حيث النوع الاجتماعي. التقييم العاجل لكوفيد 19 من حيث النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وغزة، مؤسسة كير - فلسطين، آذار/مارس 2020. استهدف التقييم عينة من المستفيدين من مشاريع مؤسسة كير - فلسطين في الضفة الغربية وغزة موزعة حسب الجنس والعمر، بهدف تقييم مدى تعرضهم للمخاطر والضعف أثناء الأزمة. وجرى اختيار المخيمات أو المجتمعات لجمع المعلومات من النساء والرجال والشباب في مواقع مختلفة من خلال موظفي مؤسسة كير في الضفة الغربية وغزة الذين قاموا بإجراء مقابلات منتظمة مع 51 مشاركاً ومشاركة في الفترة 9-12 نيسان/أبريل 2020

الإجراءات اللازمة

هناك أهمية حاسمة لاتباع نهج متعدد القطاعات بحيث تشارك جميع القطاعات في جهود الاستجابة لأزمة كوفيد-19، وتضع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الحسبان في تخطيطها وتنفيذها للبرامج. ومع تزايد حالة الضعف الناتجة عن انتشار فيروس كوفيد-19، فإن جميع الأطراف الفاعلة، سواءً تلك التابعة للدولة أو غير التابعة للدولة، مطالبة باتباع وإرساء تدابير وقائية فيما يتعلق بتزايد أو احتمال تزايد العنف بجميع أنواعه، ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي ويلزم اتخاذ الإجراءات الآتية:

الحكومة الفلسطينية

التوصيات على المدى القريب

- ▶ انسجماً مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، ضمان تمثيل النساء في اللجان المعنية بصنع القرارات بشأن كوفيد-19.
- ▶ إدراج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة إليه بحيث تكون جزءاً من استجابة فلسطين إلى كوفيد-19.
- ▶ دعم المؤسسات التي تقدم الخدمات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والعمل على تبادل المعلومات بانتظام.
- ▶ التنسيق مع مؤسسات التدريب والمنظمات الأهلية التي تملك خبرة في التدريب من أجل تدريب العاملين في مختلف المهن الصحية ذات العلاقة وفي شتى المناطق الجغرافية على التدابير المتعلقة بكوفيد-19 مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، الإفصاح عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم المطلوب من المهنيين، وحماية الطفل.
- ▶ تقديم الدعم للمؤسسات التي تقدم خدمات الخط الساخن بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات النفسية-الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك بيوت الأمان.
- ▶ رفع الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي باستهداف السكان عموماً، مع تصميم رسائل ذات صلة تستهدف جميع الفئات.
- ▶ إجراء بحوث واستطلاعات متعلقة بكوفيد-19 والعنف القائم على النوع الاجتماعي و/أو دعم المنظمات ذات الصلة لإجراء مثل هذه البحوث والاستطلاعات باستهداف جميع الفئات السكانية، مع ضمان توفير بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر، والاسترشاد بالنتائج في صنع القرارات وتقديم الخدمات ورفع الوعي.
- ▶ الالتفات إلى احتياجات العاملين الصحيين المثقلين بأعباء العمل في ظل كوفيد-19.
- ▶ التعلم من التجربة الحالية في توجيه عملية مراجعة للسياسات والخدمات حسب الاقتضاء في المستقبل.
- ▶ ضمان عمل الخدمات القانونية وخدمات الحماية، وعلى الأخص في المناطق المعرضة للخطر، من أجل معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ▶ التنسيق مع الجانب الإسرائيلي حسب الاقتضاء بشأن الإحالة والتنقل ومرور العمال، الخ.



التوصيات على المدى البعيد

- ◀ مواصلة السعي إلى إدراج الاحتياجات المالية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات صحة المرأة في موازنات الوزارات، على الرغم من تفاقم الاحتياجات ومحدودية الموازنات.
- ◀ النوع الاجتماعي في ظل كوفيد-19 وما بعده بدعم من الأطراف الفاعلة غير الحكومية.
- ◀ الاستجابة إلى التحديات الاقتصادية وبالتالي إلى الاحتياجات الإنسانية للأسرة الفلسطينية ككل، ولا سيما المرأة الفلسطينية، في ظل الأزمة الراهنة وما بعدها، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى وأطراف العمل الإنساني.
- ◀ مراجعة السياسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومراقبة الامتثال لها، وضمان التبليغ عن الانتهاكات في الوثائق ذات الصلة.
- ◀ التعلم من التجربة الحالية في توجيه عملية مراجعة للسياسات والخدمات حسب الاقتضاء في ظل الأزمة وفي المستقبل.

الأطراف غير الحكومية: المجتمع المدني والمنظمات الأهلية

التوصيات على المدى القريب

- ◀ السعي من خلال منظمات حقوق الإنسان لضمان عدم المساس بالحقوق في مجرى تطبيق حالة الطوارئ، مع التركيز على تيسير الوصول إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإتاحتها وسرعة استجابتها.
- ◀ توفير أكبر قدر ممكن من المساعدة للوزارات ذات الصلة من حيث المشورة والتدريب والمجالات الأخرى.¹²
- ◀ رفع الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي باستهداف السكان عموماً، مع تصميم رسائل ذات صلة تستهدف جميع الفئات، بما في ذلك رسائل عن توافر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع الإساءة أو التحرش أو العنف في البيت وفي المجتمع بشكل عام.
- ◀ إجراء بحوث واستطلاعات متعلقة بكوفيد-19 والعنف القائم على النوع الاجتماعي باستهداف جميع الفئات السكانية، مع ضمان توفير بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر، والاسترشاد بالنتائج في صنع القرارات وتقديم الخدمات ورفع الوعي.
- ◀ إعطاء الأولوية في وسائل الإعلام للبرامج والرسائل المتعلقة بكوفيد-19 عموماً، بما يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي ورفع صوت الفئات المهمشة والتي لا صوت لها.

¹² بما يشابهه، على سبيل المثال، جهود المنتدى الفلسطيني للسياسات الصحية ودوره المساند لوزارة الصحة، وجهود مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي في مجال التدريب والتوعية المجتمعية

¹³ على غرار البيانات التي يوفرها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز سوا وآخرون

¹⁴ منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شؤون المفاوضات، الانتهاكات الإسرائيلية في ظل كوفيد-19. 9 نيسان/إبريل 2020. تضمنت الانتهاكات الإسرائيلية خلال الشهر الأول من أزمة كوفيد-19 مقتل ثلاثة فلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي، وهدم أو مصادرة 47 مبنى، واجتياح المدن الفلسطينية من خلال أكثر من 238 توغلاً واجتياحاً للجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية. يضاف إلى ذلك اعتقال 267 فلسطينياً، فيما تعرض فلسطينيون إلى 87 اعتداءً إرهابياً على يد مستوطنين

التوصيات على المدى البعيد

- ▶ العمل كل على حدة وباعتماد متبادل وبشكل جماعي نحو تحقيق تأثير تراكمي لجهود المناصرة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستفادة من الموارد المحدودة بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة.
- ▶ الاستمرار في حشد الدعم المالي لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع إبراز أهمية العواقب المترتبة على الوضع الراهن من حيث الحاجة إلى دعم الخدمات الآن وفي المستقبل في مجرى العودة إلى الوضع الطبيعي.
- ▶ المناصرة من أجل تغيير السياسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والرفاه بشكل عام، مع التعلم من التجربة والاحتياجات في ظل كوفيد-19.
- ▶ المناصرة لدى الأطراف الفاعلة التابعة للدولة ومساءلتها، ولا سيما في ظل تعطيل أعمال المجلس التشريعي.

- ▶ توفير بيانات إخبارية منتظمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي للتأثير في السياسات والخدمات.¹³
- ▶ الامتناع عن إعاقة عمل الأفراد والمجموعات الفلسطينية التي تحاول تطبيق تدابير وقائية على نطاق المجتمع في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة القدس الشرقية والمنطقة (ج).¹⁶

إسرائيل

- ▶ احترام واجباتها كسلطة قائمة بالاحتلال في غالبية أجزاء دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية والمنطقة (ج)، بما يعني تحمل مسؤولياتها تجاه شعب فلسطين الخاضع للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. في هذا الصدد، يتوقع من السلطات الإسرائيلية القيام بما يلي لضمان الحماية والبقاء للشعب الفلسطيني الواقع تحت احتلالها.
- ▶ الامتناع عن الاجتياحات والاعتقالات والأفعال التي تزيد من حدة القلق والمخاوف لدى الناس، ونتيجة لذلك تساهم في زيادة العنف الأسري.¹⁴
- ▶ تسهيل عمل أطراف العمل الإنساني من دون إعاقة عن طريق تخفيف/رفع القيود على حركة المواد والخدمات، بما يكفل القيام بتدابير وترتيبات السلامة والصحة العامة المناسبة.
- ▶ تقديم خدمات غير قائمة على التمييز (إجراء الفحوص، والحجر الصحي، والمعدات، والعلاج في المستشفيات، الخ) في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، حيث لا تستطيع الحكومة الفلسطينية تقديم خدماتها، بحيث تتوافق هذه الخدمات مع ما يتم تقديمه وإتاحته للمواطنين الإسرائيليين في مختلف الأماكن في إسرائيل.¹⁵
- ▶ صيانة حقوق الأسرى الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية وحماية صحتهم بما يتوافق مع القانون الدولي.¹⁷
- ▶ صيانة حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل وحماية صحتهم. كان هؤلاء العمال السبب الأول لارتفاع حالات العدوى في فلسطين.¹⁸
- ▶ التعاون الكامل مع الحكومة الفلسطينية لمواجهة كوفيد - 19 وضمان سلامة المجتمع من خلال احتواء انتشار الفيروس.
- ▶ توفير إمدادات الكهرباء للفلسطينيين بدون انقطاع وعدم اشتراط دفعهم الفوري مقابل الكهرباء، بسبب صعوبة الدفع في ظل الوضع الراهن المتعلق بكوفيد-19.
- ▶ عدم إعاقة نقل المواد إلى مخيمات اللاجئين، وخاصة مخيم شعفاط، والامتناع عن كل ما يعرقل وصول سكان المخيمات إلى الخدمات الصحية بسبب نقاط التفتيش والحدود وغير ذلك.

¹⁵ نتيجة لتصاعد الضغوط من جانب المقدسين والالتماس الذي قدمته مؤسسة عدالة إلى المحكمة العليا، أقامت السلطات الإسرائيلية أربع محطات لفحص كوفيد-19 في القدس الشرقية، يرجى الاطلاع على <https://www.adalah.org/en/content/view/9979>

المجتمع الدولي/مجتمع المانحين

التوصيات

- ▶ إتاحة التمويل لتدابير الحماية من كوفيد-19 الآن وفي المستقبل فيما يتعلق بالحماية وإنقاذ الأرواح.
- ▶ التعاون عن قرب مع الحكومة الفلسطينية/وزارة الصحة/وزارة التنمية الاجتماعية بشأن الاحتياج للمعونات الإنسانية والخدمات، الآن وفي مرحلة ما بعد أزمة كوفيد-19.²⁰
- ▶ الدعوة إلى مساءلة إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - لضمان احترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة:

 - رفع القيود على دخول المواد إلى قطاع غزة من أجل توفير المساعدات الإنسانية
 - الامتناع عن تدمير الممتلكات والخدمات الفلسطينية، بما يشمل هدم المساكن، وتدمير الخيام
 - المقامة لتقديم الخدمات المتعلقة بكوفيد-19، ومنع الفلسطينيين من تنفيذ خدمات الإصحاح،²¹ إلى جانب تدمير مرافق المياه
 - السماح بتوزيع أكثر عدالة للموارد المائية وإتاحة وصول الفلسطينيين إليها
 - إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال والأفراد الذين لديهم حالات طبية، وضمان تقديم تدابير الحماية والرعاية الصحية الضرورية

- ▶ تنسيق الجهود بين المانحين الدوليين لتوسيع نطاق التغطية والتوزيع، مع العمل بصورة جماعية على تيسير الوصول وتعزيز الكفاءة في التوريد والتسليم.
- ▶ تقديم الدعم للاجئين من خلال الأونروا لضمان تقديم الخدمات دون أي تعطيل، وخاصة في ضوء الكثافة السكانية العالية وارتفاع البطالة وتأثيرات الإغلاق.
- ▶ ضمان أن يكون الدعم المالي المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي جزءاً من استراتيجية طويلة الأجل تتجاوز فترة كوفيد-19.
- ▶ ضمان أن يجري تنفيذ الدعم المالي من خلال الممارسات الفضلى وتحقيق أعلى قدر من الكفاءة والفاعلية مقابل التكلفة.

16 <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-police-raid-palestinian-coronavirus-testing-clinic-in-east-jerusalem-1.8767788> تم إغلاق عيادة أقامتها فرق طبية فلسطينية في حي سلوان لإجراء فحوص كوفيد19- بذريعة أنها تلقت مستلزمات الفحص من الحكومة الفلسطينية، مما يعني تهديد السيادة الإسرائيلية الحصرية على القدس الشرقية. مثال آخر على ذلك هو اعتقال أربعة فلسطينيين كانوا يوزعون نشرات عن كيفية الحماية من الفيروس والحد من انتشاره في المدينة

17 راجعوا اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة. تتضمن المادة 91 في الفصل الرابع: الشروط الصحية والرعاية الطبية أحكاماً بشأن توفير عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل وتوفر الرعاية والنظام الغذائي المناسب

18 جاء في تغريدة رئيس <https://twitter.com/DrShtayyeh/status/1251949773856309249>، تغريدة لرئيس الوزراء الفلسطيني في تاريخ 19/4/2020 الوزراء الفلسطيني أن 79% من حالات فيروس كوفيد19- المؤكدة في فلسطين توجد بين العمال الفلسطينيين في إسرائيل والأفراد الذين كانوا على تماس وثيق معهم

19 سامي مشعشع، الاحتلال يضيق على طواقم الأونروا في مخيمات القدس، 15 نيسان/إبريل 2020

20 يتوقع حدوث تزايد في عجز الموازنة الفلسطينية بسبب الأزمة/الإغلاق، مما سيحد من القدرة على تغطية تكاليف أداء الوظائف الحكومية المختلفة، بما يشمل وزارة الصحة، ومما سيهدد شبكة الأمان الاجتماعي والتنفيذ الكافي لمتطلبات خطة الاستجابة إلى كوفيد19- والقدرة على إدارة الجائحة. وفي ظل الأثر الاقتصادي لكوفيد19- وتعاقد البطالة، يتوقع أن يتزايد عدد الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى دعم من الحكومة خلال فترة كوفيد19- الآتية وفي الفترة اللاحقة إلى أن يتعافى الاقتصاد

21 كما حدث في سلوان والقدس